المورد

مجلة تراثية فصلية
تصدرها وزارة الثقافة والاعلام - دار الشؤون الثقافية العامة
الجمهورية العراقية

المجلد الخامس عشر - العدد الثاني ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٢

WWW.ATTAWEEL.COM

أسد الدين محمد

دفاع عن النحو العربي

المدكتور

نعمة رحيم العزاوي

معهد تطوير تدريس العربية

لم يعرف نحو لغة من اللغات ما عرفه النحو العربي من برم اهله به ، ونعتهم اياه بالصعوبة والتعقيد ، ولم تقصر امة في معرفة نحوها والالتزام باصوله وضوابطه مثلما قصرنا في نحونا : واظهرنا ومازلنا نظهر ، من الجهل به ، والتحلل من قيوده ورسومه ..

والحقيقة ان نحو أيلغة ، ماهو الاصورة لها ، ومرآة تعكس خصائصها وميزاتها ، فاذا علمنا ان العربية ، هي لغه اجمع القريب والبعيد على وصفها بالجمال والدقة والوضوح ، ادركنا ما لحق النحو العربي من ظلم ، وما حمل عليه من ضيم ، فليس معقولا ان تكون اللغة جميلة ودقيقة ، ثم يكون نحوها صعبا ومعقدا ، يضيق به اهله ، وينصرفون عن قواعده ...

ولعل النحو العربي لم يعرف الخصوم . ولم يشهد توالي الحملات عليه ، ومواصلة الاتهام له ، الا في هذا العصر ، الذي فسدت فيه السلائق . ووهنت الملكات ، واستشرى التعبير العامي وانزوت الفصحى ، حتى لاذت ببطون الكتب ، واعتصمت بالسنة قلة من العلماء وهؤلاء ايضا لا يستخدمونها بطلاقة ، عندما تضمهم قاعة درس اويشتمل عليهم مجلس علم ..

لقد اقترن الهجوم على النحو العربي في هذا العصر ، بظاهرة لغوية واضحة هي فساد السليقة ، وغياب المناخ اللغوي الصالح ، الذي يربي الملكة ، ويرسخ ضوابطاللغة ومواضعاتها السليمة في نفوس المتكلمين . وهذا يعني ان مادة النحو ليست السبب الاول لهذا الضعف اللغوي الذي استولى على ابناء العربية ، وتمكن من السنتهم وتجلى في جهلهم بأبسط قواعد اللغة وأوليات ضوابطها ، وانما السبب الاول هو فساد البيئة اللغوية وتلوثها بما ينسخ ما يتعلمه الصبي من أصول اللغة، وضوابط النحو ..

واذا كان صحيحا في كتب النحو المدرسية مادة صعبة ، ومسائل لاتخدم اللسان ولاتعصم دارسها من لحن أو خطأ ، فصحيح ايضا ان فيها أوليات ومبادىء ، تصون اللسان من الخطأ الفاحش وتحمي القلم من اللحن المعيب،ولكن جهل الدارسين بالاوليات والمبادىء مثل جهلهم بالصعب والشائك ، مما يشير الى ان النحو ليس سبب المشكلة اللغوية، وان من الخطأ ان نعزو اليه وحده مايعانيه أبناء العربية من جهل بلغتهم ، وقصور عن اتقان قواعدها ..

لقد درج المعنيون بالعربية ، والمشتغلون على ان يجعلوا النحو مرمى لسهامهم ، وان يردوا هبوط

WWW.ATTAWEEL.COM

المستوى اللغوي الى صعوبة مسائله ، وارتفاعهاعن مدارك الشداة والمبتدئين .

ونحن لاننكر ذلك ؛ ولاندافع عن كتب النحو المدرسية ، وكلنا نريد ان نلفت نظر هؤلاء الى ان للمشكلة أسبابا ؛ وان من الخير ان يستقصوا هذه الاسباب ، ويجدوا في تحريها ؛ ليستطيعوا ان يربطوا الواقع اللغوي بجميع جذوره ؛ ويصلوه بكل المؤثرات التي تمخضت عنه ، واسهمت في خلقه . وان يكفوا عن هذه النظرة السريعة التي تجعل النحو وحده سبب التردي ، واساس المشكلة . .

ونحن لم نكتب هذا البحث لنعالج اسباب الضعف اللغوي ؛ وانما قصدنا من ورائه الى تجلية جوهر النحو العربي ، وتحديد ما شاب هذا الجوهر من اعراض كدرت صفاءه وذهبت بنضارته ، ونحن نفعل ذلك لندافع عن علم رفيع ، احتشد له ابآؤنا ومنحوه من جهودهم ، مارفع قواعده ، واعلى صرحه ، وجعله بحق مفخرة من مفاخر تراثنا ، في دقة مسائله ، واحكام تبويبه وحتى يمكن ان نقول: ان ماتركوه في هذا العلم ينطق بفضلهم ؛ ويدل على وفرة حظهم من الفهم الثاقب ، والذكاء اللماح ؛ ويشهد بما بذلوه من جهد صادق في التحري والضبط والامانة .

ولقائل ان يقول : كيف ذكر العيوب دفاعا ، ونجعل تعداد النقائص سبيلا لاظهار فضل هذا العلم ، والاشادة بمكانته ؟ فنجيب بأن تنزيه النحو مما شابه ، وتخليصه مما علق به ، سيظهر حقيقة جوهره، ويبرز المستور من فضله ؛ وسيجعله علما ، داني القطوف ، سهل التناول ؛ فتخرس عنذ ذلك الالسنة التي دابت على ثلبه ، ولم تفتر عن التشهير به ، والطعن عليه . .

لقد اصيب النحو العربي منذ نشاته بجملة من العلل والافات التي ظلت تلازمه « **وتعيش في طواياه، وتنحو وتتغلغل في اعماقه خلال عصوره المختلفة**»(١). وهي متشابكة ومتداخلة يعسر فصل بعضها عن بعض ؛ ولكنها جميعا تضافرت على تشويه النحو ؛ وطمس جماله ، وادت الى صرف الدارسين عنه ؛ وساحاول في هذا البحث ان اشير الى اهم هذه العلل ؛ ثم اقترح ما ينبغي لها من علاج سالكا في ذلك سبيل الايجاز :

أولا : العلل

١ ـ اضطراب القواعد :

الاساس في القاعدة هو الاطراد والشمول الذي يمكن دارسها من تمثلها ؛ والرجوع اليها في التطبيق والاستعمال ، فاذا اضطربت القاعدة ، وكثرت صورها « **فقدت أخص صفاتها في الضبط الجامع ، وانتشر الامر** »(٢) . .

والذي ينظر في النحو العربي يجد ان الاضطراب أو التناقض صفة تلازم الكثير من قواعده وضوابطه حتى ليندر ان نجد قاعدة من هذه القواعد تطرد وتعم ، أو تسلم من استثناء ينقضها ؛ ويلغي حكمها . .

وان المطلع على كتاب كهمع الهوامع ، أو شرح الاشموني ؛ يهوله مايرى من تشعب الاراء وكثرتها حتى لتصل المذاهب في المسالة الواحدة احيانا الى عشرة أو تزيد ؛ كالذي نقله الاشموني في اعراب الاسماء الخمسة حيث قال : ان فيها عشرة مذاهب ، فلم يرض الصبان عن ذلك فبادر بقوله : انها اثنا عشر . . .

وقد بلغ من تناقض الاراء وتدافعها ان دارس النحو يقف على الحكم ، ثم يقول وهو آمن : ان هناك رايا آخر يناقضه ؛ ولعل أقرب مثال على ذلك ان « **لم** » وهي حرف جزم مشهور لايطرد لها هذا الحكم ؛ بل تشعب فيها القول . ونسب اليها انها احيانا لاتجزم . حملا لها على « **ما** » او « **لا** » فيرفع الفعل بعدها ، كما نسب اليها انها تنصب ؛ واحتج على ذلك بقراءة « **الم نشرح** » فهي اذن تجزم وترفع وتنصب ، ولولا ان الفعل لايجر ، لنسبوا اليها الجر ايضا . . .

ولست هنا بحيث أسرد الامثلة على هذا المظهر ، فهو امر يعرفه كل من شدا بالنحو بله اولئك الذين تفرغوا له ، وطال ترددهم على كتبه ودراساته .

لقد ادرك النحاة القدامى ان ما انتهوا اليه من قواعد وضوابط ينقصه الاطراد ويعوزه الشمول

---

١ ـ اللغة والنحو بين القديم والحديث (عباس حسن) : ٦٥.

٢ ـ مناهج تجديد (امين الخولي) : ٥٧ .

فذهب بعضهم الى ان « **انحى الناس من لم يخطيء احدا** »(٣) .. وقال الخليل : « **لغة العرب اكثر من ان يلحن فيها المتكلم** »(٤) وقال الكسائي : «**على ماسمعت من كلام العرب ليس احد يلحن الا القليل** »(٥) وما هذه الاقوال وامثالها الا اعتراف من النحاةبأن القاعدة النحوية لاتطرد ، وأن هذا يصدق حتى علىالقواعد الاولية؛ وما يجري مجراها من المسائل الابتدائية في النحو ، كرفع الفاعل ونصب المفعول ، فقد ذهب النحاة الى ان الفاعل قد ينصب في حالة اسموها « **امن اللبس** » . ويمكن تعليل ظاهرة اضطراب القواعد بالاسباب الاتية :

ا ــ **جمع** اللغة عن ازمنة متباعدة وقبائل مختلفة :

لقد اتجه النحاة الى : « **الاستشهاد باللغة في مدى زمني طويل ، يمتد من الجاهلية الى منتصف القرن الثاني في الحواضر ، والى آخر القرن الرابع في البوادي** »(٦) كما انهم دونوا كل ما سمعوه عن القبائل وعدوه حجة ، لاسبيل الى رفضه ، وان خالف السلوك اللغوي العام ، وشذ عن المعهود المطرد من نظام العربية ..

ان تطاول المدى الزمني ، وكثرة القبائل التي رويت عنها اللغة ادىا الى اضطراب القواعد ، وتصادم الاقيسة . وكان المنهج اللغوي السليم يقتضيهم ان يميزوا بين مادة لغوية تاريخية وصلت اليهم عن طريق النصوص القديمة ؛ والمرويات المأثورة ؛ وبين مادة لغوية حية ، تجري بها الالسن، وتتداولها الجماعة اللغوية ، وينظروا الى المادة القديمة ، وما ينشأ عنها من قواعد واقيسة على انها نحو تأريخي ، لايحتاج اليه المتكلم في نشاطه الراهن ، ولا يستعين به على تصحيح نطقه ، ودفع غائلة اللحن عنه ..

لم يعترف النحاة بهذه الحقيقة ، فوجدوا انفسهم امام مادة لغوية كثيرة لاتساير القواعد التي استنبطوها ، فحكموا عليها بالشذوذ حينا ؛ ووصفوها بالقلة حينا آخر فادى ذلك الى بلبلة القواعد ، واضطراب المقاييس ..

لقد نظر النحاة الى المدى الزمني الطويل « **على انه مدى واحد ومرحلة واحدة** »(٧) ولم يأخذوا بنظر الاعتبار « **ان اللغة ظاهرة اجتماعية ، تتطور باستمرار ، وان لكل مرحلة منها خصائص مستقلة ، قد تكون جديدة تماما او متجددة عما سبقها** »(٨) **فادى الى ان يتجاوز في ابحاثهم ضربان** متناقضان من المادة اللغوية : ضرب قديم لم يعد له ظل في الاستعمال ، وضرب جديد ينبض بالحياة ، وتفيض به الالسن ، فترتب على ذلك نحو مثقل بالاقيسة المتعددة المتضاربة ، وتكشف عملهم هذا عن تجاهل لصفة اللغة الاجتماعية ، وتنكر لما تمتاز به اللغة من ليونة ، وسرعة تطور واستجابة طبيعة للحياة (٩) ..

فاذا زدنا على ذلك انهم لم يفصلوا اللغة المشتركة من اللهجات المحلية التي مجالها الحياة الدارجة والمحادثات العادية ؛ وضرورات الحياة اليومية ، ادركنا انهم وجدوا انفسهم مرة اخرى امام اشتات مختلفة وخصائص لغوية متباينة ، فلم يسعهم ازاء غياب الانسجام في المادة اللغوية المدروسة الا ان تضطرب قواعدهم وتتناقض احكامهم ..

ان المالوف في كثير من اللغات ان تتجاور اللغة المشتركة مع اللهجات ، فتكون الاولى اداة التعبير في المجالات الجدية ، وتؤدي بها الافكار الدقيقة ، المراد ايصالها الى كل افراد الجماعة اللغوية ، وتظل الثانية في حدود البيئة المحلية ؛ ويعمد اليها في معالجة شؤون الحياة اليومية ، غير ان النحاة لم يفرقوا بين هذين الضربين من الاستعمال اللغوي ،

---

٣ ــ الرد على الزبيدي في لحن العوام (ابن هشام اللخمي). مخطوط ، ورقة : ٥٧

٤ ــ المصدر نفسه .

٥ ــ المصدر نفسه .

٦ ــ اصول النحو العربي (د . محمد عيد) : ١٢٢ .

٧ ــ نفسه : ١٢٣ .

٨ ــ المصدر نفسه .

٩ ــ مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والادب (امين الخولى) : ٢٤ .

وعدوا ما نطقت به القبائل العربية مادة موثقة ، تستقى منها قواعد اللغة ، وتبنى عليها احكام النحو ، فجاءت بعض قواعدهم قائمة على لهجات محلية ، خلت منها لغة الادب ، ولم يحفل بها شاعر أو خطيب ؛ او لم ترد في نص عربي فصيح(١٠) ...

لقد اغفل النحاة هذه الحقائق المهمة . وتجاوزوا حدود الزمان والمكان ، وعدوا اللغة وحدة واحدة غير ابهين بما عرض لها من تطور وتحول ؛ وما استقرت عليه من مستويين : احدهما مشترك ، تجتمع عليه القبائل ؛ والاخر خاص تنفرد به هذه القبيلة او تلك ؛ ولايهول في نشاط لغوي رفيع ، فلم يكن غريبا ان يضطرب منهجهم . وتتعارض اقيستهم . ان المنهج السليم في دراسة اللغة لايجيز للباحث « **ان يخلط المراحل الزمنية ، او يخلط المستويات المختلفة** »(١١) ..

ب ـ عدم الفصل بين الشعر والنثر في تقعيد القواعد :

ان الناظر في كتب النحو يجد أن اعتماد النحاة على الشعر اكثر من اعتمادهم على النثر فقد « **كانت شواهدهم الشعرية تفوق في عددها الشواهد النثرية** »(١٢) .. وكان كثير من القواعد قائما على بيت او على شطر بيت . وقد كان من المفروض ان ينظر النحاة الى ان للشعر لغته الخاصة به ، وان الشاعر لايملك ما يملكه الناثر من حرية ؛ لذا جاز له ان يستعمل من الصيغ والتراكيب مالو ملك حريته لكان له منصرف عنها ، ومحيد الى غيرها ...

ان الشاعر مضطر احيانا الى ان يتنكب النظام المعهود للغة ، ويجوز على الاسلوب المالوف فيها ؛ ليقيم وزنا او يرضي قافية كما انه قد يخرج عن النظام اللغوي السائد لا لارضاء الوزن أو القافية ؛ وانما لان تجربته وطبيعة المعنى الذي يريد الافصاح عنه ، تضطره الى نمط من التعبير لم يألفه الناس في واقعهم اللغوي والذي يدرس الشواهد النحوية يقع على الكثير من انماط التعبير التي تند عن المالوف ، وتفارق الكثير المطرد من اساليب الاداء ، لا لان ضرورات الوزن اقتضتها ، او لان شروط القافية املتها على الشعراء ؛ دائما لان طبيعة التجارب التي ارادوا نقلها قد استدعت تلك الانماط التعبيرية ؛ غير ان نظرة النحاة السطحية لهذه الانماط التعبيرية جعلتهم يعتقدون ان بنية الشعر ، ومواضعاته الشكلية ، كانت سببا لتلك القيم التعبيرية .

لم يفهم النحاة كثيرا من القيم التعبيرية التي انطوت عليها شواهدهم الشعرية ، ولم يكن من دابهم ان يفهموها ، وانما نظروا اليها على انها قيم دفعت اليها مضايق الشعر ، ولا شك في ان هذه النظرة قريبة وسطحية ، لم تمكنهم من استكشاف ماتنم عنه تلك القيم من اسرار مبنية ، مما حدا باحثا معاصرا على ان يرمي النحاة بالجور على الشعراء العرب حين وصموا كثيرا من اساليب الاداء عندهم بـ « **الضرورة** فقال« **ولست اعرف امة من الامم تصف شعرها بمثل هذا الوصف ، او تصمه بمثل هذه الوصمة** »(١٤) ..

وسواء اكان خروج الشعراء عن الاسلوب اللغوي المالوف ناجما عن ضرورات الوزن او القافية، ام كان بسبب المعاني التي رغبوا في نقلها ؛ فقد كان على النحاة ان يبحثوا الشعر وحده ، ويخصوه بنحو قائم براسه(١٥) ، اذ ليس هناك لغة تجعل القواعد

١٠ـ لقد جاء في باب المثنى مثلا انه يجوز ان يلزم المثنى الالف دائما في حالات الرفع والنصب والجر ، وذلك لان بعض القبائل في لهجاتها المحلية تفعل ذلك ، ومن شواهد النحاة على هذا قول الشاعر :

ان ابـاها وابـا ابـاها
قد بلغا في المجد غايتاهـا

هذه لغة بني الحارث بن كعب وبها جاء قوله تعالى « ان هذان لساحران »
وقول الاخر :
تزود منا بين اذناه طعنة
دعته الى هابي التراب عقيم

١١ـ مدخل الى علم اللغة (د . محمود حجازي) : ٢٢ ، ط٢

١٢ـ الشواهد والاستشهاد في النحو (عبدالجبار علوان) : ١٢١

١٤ـ من اسرار اللغة (د . ابراهيم انيس) ٢٢٦ ، ط٣ .

١٥ـ من اسرار اللغة : ٢٢٦ .

المبنية على الشعر قواعد تسري على اللغة كلها(١٦) ؛ وليس معقولا ان يكون قول الفرزدق مثلا :

فنافذ هداجون حول بيوتهم
بما كان اياهم عطية عودا

قاعدة تجيز لنا ان نقول في حالة السعة والاختيار « **كان طعامك زيد اكلا** » فكلام الفرزدق مقبول حسن ، وكلامنا سخيف مردود ..

لم يخطر ببال احد من النحاة « **ان الشعر لايصح ان يكون المصدر الذي تستنبط منه قواعد لغة من اللغات** »(١٧) .. بل نظروا الى الشعر على انه احسن مصادرهم لان روايته « **ادق من رواية النثر ، وان تذكر المنظوم اسهل من تذكر المنثور ، وان احتمال التغير والتبديل في الشعر اقل من احتماله في المروي من النثر ، وذلك لحرصهم على تصوير الاساليب العربية في ادق صورها** »(١٨) ..

ولعلهم معذورون ـ من هذه الناحية فقط ـ في الاعتماد على الشعر ؛ ولكن المنهج السليم كان يقتضي ان يفرقوا بين الشعر والنثر ، ويجعلوا لكل منهما قواعده الخاصة به ؛ ولاشك في ان المادة النثرية الموثوق بها كثيرة وموفورة ، وعلى راسها القرآن الكريم والحديث الشريف ـ ولو انهم فصلوا بين الشعر والنثر لما تضاربت قواعدهم ، ولما كان لهم في المسالة الواحدة اكثر من راي ..

وقد فطن بعض اللغويين القدامى الى ما في الشعر من خروج احيانا عن الواقع اللغوي ؛ فذهب ابن جني الى ان الاضطرار يجعل الشاعر ينطق بما لم يرد به سماع ، وقال : « **والشعر موضع اضطرار ، وموقف اعتذار وكثيرا مايحرف فيه الكلم عن ابنيته ، وتحال به المثل عن اوضاع صيغها لاجله** »(١٩) . كما ذهب الشاطبي الى ان الشعر وحده لايصح ان يكون اساسا لقاعدة نحوية مالم يتأيد بالنثر الصحيح الفصيح ، قال : « **اما الاعتماد على الشعر مجردا عن نثر شهير يضاف اليه ، او يوافق لغة مستعملة ، ويحمل ما في الشعر عليه ؛ فليس بمعتمد عند اهل التحقيق ، لان الشعر محل الضرورات** »(٢٠) ...

١٦ ـ اللغة العربية المعاصرة (د . محمد كامل حسين) :٢٦.
١٧ـ من اسرار اللغة : ٢٢٦
١٨ـ نفسه : ٢٢٦ .
١٩ ـ الخصائص (ابن جني) : ١٨٨/٣ .
٢٠ـ المواهب الفتحية .

٢ ـ ألتأويـــل

وهذا داء آخر من ادواء النحو ، وعيب بارز من عيوب منهجه غير ان النحاة، وان كانوا يمارسونه في كتبهم وابحاثهم بطريقة عملية ؛ لم يعرفوه ، عدا ماثر عن ابي حيان النحوي من انه قال عنه . « **التاويل انما يسوغ اذا كانت الجادة على شيء ، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتاول** »(٢١) ..

وهذا يعني ان التأويل هو نتيجة للخطأ الذي ارتكبه النحاة في طريقة جمع اللغة وتدوينها ، وهو ما تكلمنا عليه في الفقرة السابقة ؛ فالجادة التي يعنيها ابو حيان ليست الا الكثير المطرد في لغة العرب المشتركة ، واما ما خالف الجادة فلا يخرج عن ان يكون واحدا مما ياتي :

أ ـ **اللغات المحلية** : التي كانت القبائل تتعامل بها في حياتها اليومية ..

ب ـ الصيغ والتعبيرات : التي تندعن المالوف لسبب تعارفه اهل اللغة ، واطمأنوا اليه ، واسعفتهم به طبيعة العربية وخصائصها الذاتية ، وقد بحث ابن جني هذا النمط من الصيغ تحت عنوان « **باب في شجاعة العربية** » .

جـ ـ الصيغ والتراكيب : التي تدفع اليها مضايق الشعر ، وطبيعة تعبيراته التي تقتضي احيانا مخالفة الشائع والمالوف من اساليب الاداء .

د ـ الصيغ والتعبيرات : التي اخطأ فيها الشعراء وجه الصواب ، الا ان النحاة ابوا ان يصموهم بالخطأ ، لانهم كانوا يعتقدون ان العربي لا يخطيء ، وانه يرث اللغة كما يرث سائر طباعه وعاداته ، وان عليهم ان يجدوا لكلامه المغاير لكلام العرب وجها يخرجونه عليه .

فالنحاة استنبطوا مقاييسهم واحكامهم مما جمعوه من المادة اللغوية التي تهيأت لهم ، وهي مادة متفاوتة في الخصائص ؛ لذا سرعان ما اكتشفوا ان اقيستهم هذه لا تنطبق على كل ما جمعوه من مادة لغوية ، بل ان جانبا من هذه المادة لاتساير هذه الاقيسه . ولا تنطوي تحت لوائها ، فعمدوا الى

٢١ـ الاقتراح (السيوطي) : ٢٤ .

تأويلها ؛ اي صرفها عن ظاهرها وتدبير بعض الافتراضات الذهنية، التي تعود بتلك المادة اللغوية الى حضيرة القواعد اللغوية العامة ، او الى الجادة . على حد تعبير ابن حيان ..

فالتاويل اذن مجموعة التاويلات والتخريجات او الحيل النحوية التي تذرع بها النحاة لتلافي خروج بعض الصيغ والتراكيب عن الكثير المطرد من قواعد اللغة واساليب التعبير بها ..

ومن الامثلة على التاويل في كتب النحو انهم حين يجدون الاسم منصوبا في اسلوبي التحذير والاغراء ، يعمدون الى تقدير فعل ناصب لهذا الاسم . وحين يجدون جملة اسمية لم تستوف ركنيها يعمدون الى تاويلها ؛ وتقدير ما يكملها من مبتدا او خبر كقولهم : « **حج مبرور** » و « **لعمري ان الحق منتصر** » وغيرهما ..

وليس حذف بعض اجزاء الجملة دافعا للتاويل دائما ، بل قد يكون السبب فيه ما قرروه من ان بعض الحروف لاتعمل في الافعال ؛ لفقدها القدرة على العمل ، وحين يجدون ما يخالف هذا الاصل يؤولون ، ويقدرون بعده حرفا ينسبون اليه العمل ؛ كما فعلوا في الواو والفاء واللام وحتى وهي من نواصب المضارع التي لاتنصبه بنفسها ؛ وانما تنصبه بتقدير « **ان** »بعدها .

وكان سيبويه قد عرض لعلة تقدير « **ان** » بعد اللام وحتى فقال : « **لان اللام وحتى انما يعملان في الاسماء ، فيجران ، وليست من الحروف التي تضاف الى الافعال ، فاذا اضمرت ـ ان ـ حسن الكلام لان ـ ان ـ و ـ يفعل ـ بمنزلة اسم واحد . واذا قلت (اخشى ان تفعل) فكانك قلت (اخشى فعلك) افلا ترى ان (ان تفعل) بمنزلة (الفعل) ـ اي المصدر ـ فلما اضمرت (ان) كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما لانهما لا يعملان الا في الاسماء ولايضافان الا اليها و (ان) و (تفعل) بمنزلة الفعل** » (٢٢) .

وحين يجد النحاة في لغة التنزيل العزيز قوله تعالى : « **ان هذان لساحران** » وقد جاء المثنى فيه على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا ، وعليها قول الشاعر :

ان اباها وابا اباها
قد بلغا بالمجد غايتاها

او قول الاخر :

اعرف منها الجيد والعينانا
ومنخران اشبها ظبيانا

نجد النحاة يطيلون في تاويل الاية ، فبعضهم يعرب « **ان** » مخففة واسمها ضمير شان محذوف وهذان مبتدا ، وساحران خبر ، والجملة في محل رفع خبر ـ ان ـ والتقدير انه الحال او الشان هذان لساحران وبعضهم يعرب ـ ان ـ على انها حرف بمنزلة « **اجل** » ، وهذان مبتدا ، واللام زائدة ، وساحران خبر ويحتجون لتاويلهم هذا بقول الشاعر :

بكر العواذل في الصبوح يلمنني والومهنه
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه

وليس من وكدي هنا الاسترسال في تاويلات النحاة وتقديراتهم ؛ فذلك مما فاضت به كتبهم ولعل ماذكرته يكفي لاعطاء فكرة عن التاويل ..

٣ ـ التعليل

من الثابت ان التعليل سمة ظهرت في الدرس النحوي منذ نشاته ؛ ثم لازمته في اطوار حياته . فكل حكم نحوي يعلل ، ولكل ظاهرة لغوية لابد من سبب عقلي . ويذهب الدارسون الى ان العلة تسربت الى الدرس النحوي بتاثير العلوم التي غلبت على عقول النحاة ، وشاعت في بيئاتهم ؛ كعلوم الفقه والمنطق والكلام ، وغيرها ؛ وقد كان لمنطق ارسطو اثر واضح في هذه العلوم .

لقد بدا التعليل في النحو يسيرا سهلا ؛ شان كل شيء في بدايته ؛ ثم تحول بمرور الزمن الى صناعة فكرية ، تبعث الدهشة ، وتثير الاعجاب . لما تدل عليه من براعة اصحابها ، ونفاذ عقولهم ، وقدرتهم على التعليل .

٢٢ـ الكتاب (سيبويه) : ٦/٣ ، تح عبدالسلام هارون .

والخليل هو أول من بسط القول في العلل النحوية بسطا لفت بعض معاصريه . فتقدم اليه يسأله : اأخذت هذه العلل عن العرب ، ام اخترعتها من نفسك ؟ فأجاب الخليل : « **العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواضع كلامها ، وقامت في عقولها علله ، وان لم ينقل عنها** » وقال : « **انه اعتل بما رأى انه علة لما علله فان سنح لغيره علة هي اليق مما ذكره بالمعلول ، فليأت بها** »(٢٣) ..

والعلل التي اعتل بها الخليل هي علل قريبة ، لا تعقيد فيها ولا غموض ، وهي تستند في اغلبها الى الحس العربي في استثقال اسلوب واستخفاف آخر ، مثال ذلك تعليله نصب المنادى المضاف ، وبناء المفرد ، قال الخليل : « **انهم نصبوا المضاف نحو ياعبدالله ، ويا اخانا ــ والفكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحا ، حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك ، ورفعوا المفرد حين قالوا يازيد ، ويامحمد ، كما رفعوا قبل وبعد عند قطعهما عن الاضافة ، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل وبعد** »(٢٤) ...

اما العلل التي ظهرت في دراسات النحاة في القرنين الثالث والرابع ، فهي علل معقدة ، تدل على مبلغ تكلف النحاة لها ، وغوصهم وراءها واستمدادهم اياها مما ثقفوه من المنطق او الفلسفة او علوم الكلام . وقد ادى طغيان التعليل على مباحث النحاة الى ان ينهد لهذا الجانب من نشاطهم من العلماء يستقصونه ويؤلفون فيه . فكان ان الف في العلل هارون الحائك وقطرب والمازني وابن كيسان والزجاجي(٢٥) ، كما افرد ابن جني جانبا من الخصائص لدراسة العلة والدفاع عنها .. ولتفاوت العلل قربا وبعدا ، صنفها الزجاجي الى ثلاثة اضرب ، علل تعليمية ، وعلل قياسية وعلل جدلية ..

« **فاما التعليمية فهي التي يتوصل بها الى تعليم العرب ، فمن هذا النوع من العلل قولنا ان زيدا قائم ، ان قيل بم نصبتم زيدا ؟ قلنا ب (ان) لانها تنصب الاسم وترفع الخبر ، لانا كذلك علمناه ونعلمه .. فهذا وما اشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب ..**

فاما العلة القياسية فانه يقال لمن قال نصبت زيدا ب (ان) في قوله : ان زيدا قائم ولم وجب ان تنصب ان الاسم ؟ فالجواب في ذلك ان يقول لانها واخواتها ضارعت الفعل فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا ، فهي تشبه من الافعال ما قدم مفعوله على فعله نحو ضرب اخاك محمد ، وما اشبه ذلك ..

واما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب (ان) بعد هذا . مثل ان يقال : فمن اي جهة شابهت هذه الحروف الافعال ؟ وبأي الافعال شبهتموها ؟ ا بالماضية ام المستقبلة ام الحادثة في الحال ؟.. وحين شبهتموها بالافعال لاي شيء عدلتهم بها الى ما قدم مفعوله على فاعله ؟.. وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله ؟ .. وكل شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل داخل في الجدل والنظر »(٢٦) .

ويلاحظ ان هذه العلل الثلاث هي ما يطلق عليه في العادة العلل الاوائل والثواني والثوالث على الترتيب ، كما يلاحظ ان العلل الثواني ليست الا عللا للعلل الاوائل ، لذا اطلق عليها بعض النحاة علة العلة .

ولعل الامثلة الاتية تعطي القارىء فكرة عن تعليلات النحاة . وماكانوا يضربون فيه من متاهات وافتراضات لاصلة لها بالظواهر اللغوية التي « **يقررها العرف اللغوي المبني على الاستعمال وحسب** » (٢٧) ..

ذهب البصريون مثلا الى ان علة بناء « **الان** » انها شابهت اسم الاشارة ، وذهب الكوفيون الى ان علة ذلك ان الالف واللام فيها دخلتا على فعل

٢٢ـ الايضاح في علل النحو (الزجاجي) : ب

٢٤ـ الكتاب : ٢٠٢/١ : ، ط بولاق .

٢٥ـ في اصول اللغة والنحو (د . فؤاد حنا ترزى) : ١٢٢ .

٢٦ـ الايضاح في علل النحو : ٦٤ ، ٦٥ .

٢٧ـ في اصول اللغة والنحو : ١٢٢

ماض من قولهم : « **آن، يئين** » أي « **حان، يحين** » وبقي الفعل على فتحته(٢٨) ..

وذهب هشام الكوفي الى ان علة رفع الفاعل أنه اسند اليه ؛ وذهب الاخرون الى انه رفع للفرق بينه وبين المفعول به ، وذلك ان الفعل لايكون له اكثر من فاعل واحد ، وقد تكون له مفعولات كثيرة ؛ فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرته . وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون ، نظرا لان الفتحة اخف الحركات ..

وعللوا جمع المؤنث السالم بالكسرة لانه فرع على جمع المذكر السالم ، ولما كان الجمع ينصب بالياء فاعطوا الاصل الحرف واعطوا الفرع الحركة التي هي من جنس الياء ...

ثانيا : العلاج

تلك هي اهم ادواء النحو العربي ؛ وابرز الافات التي مني بها منذ نشأنه ؛ ومازالت تعيش في ثناياه ، وتصرف عنه الدارسين ؛ ولعل امتداد هذه الافات الى كتب النحو المدرسية هو اكثر خطرا ؛ واولى بان نفكر في علاج ناجع له ..

ان الغرض من تعليم الناشئة والشداة قواعد العربية ، هو انمكن للفصيحة من السنتهم ونجعل افئدتهم تهوي اليها ، فكلما كانت هذه القواعد عملية ؛ لاتعقيد فيها ولا تشعيب ، ولا اثر فيها لتعليل اوتأويل ، وكانت أقرب الى عقولهم ، وانفع لهم في تعبيرهم وتحريرهم ؛ فاذا هيانا لهم هذه القواعد بلفنا من تعليمهم مانريد وامددناهم في صراعهم مع العامية بقوة تهيء لهم شيئا من الثبات والمقاومة ، وربما التغلب والانتصار ..

اما اولئك الذين اختاروا النحو ميدانا للتخصص ، فان لهم ان يدرسوا من النحو العربي مايشاء لهم التخصص من دقائق وتفصيلات ، وان يقفوا من وجوهه على ما يعرفون به الفصيح والافصح والاقل والاكثر ، مادام الجو من حولهم يمكنهم من ذلك ؛ وما دامت الغاية من دراستهم تجيزه لهم .. ولعل العلاج ينحصر في الوجوه الاتية :

١ ـ الغاء الاضطراب في القواعد :

ان هذا العلاج يخلص كتب النحو المدرسية مما يثقلها من اختلاف الراي في المسالة الواحدة ويضع التلميذ امام قواعد ثابتة ، لا يستوى بها استثناء ولا يلغي احكامها تجويز ..

ولا شك في ان طرد القواعد ، وتخليصها من التناقض ، يقتضي ان نسوى بين وجه لغوي قوي ووجه لغوي اقوى ، فناخذ باحدهما ، ونترك الاخر من غير ان نلزم انفسنا بمعرفة جميع الاوجه كما يقتضي هذا العلاج ان ننزه الكتب المدرسية من القواعد المستنبطة من لغة الشعر ، وماتفرضه من تجاوزات ، او ما يسمى بالشاذ والقليل والقائم على الضرورة ..

ان كتب النحو المدرسية يجب ان تعرض النحو الايسر ، والقواعد الاقرب منهما ، والاكثر رواجا في حياتنا اللغوية الحاضرة ، ولاشك في اننا اذا فعلنا ذلك طردنا القواعد واقللنا التفريع ، ومنعنا اختلاف الصور وتشعب الاحوال ، ولكي يتضح هذا العلاج اسوق له مثلا من موضوع « **الاستثناء** » المقرر على الطلاب للصف الاول المتوسط ..

في هذا الباب نحمل الصبي الغض على ان يعرف المستثنى بـ « **خلا ، عدا ، حاشا** » يجوز فيه النصب والجر ، هذا اذا لم تسبق « **خلا وعدا** » كلمه « **ما** » ، فان سبقتهما وجب نصب المستثنى بهما . ومن ذلك نعلم ان النصب مشترك في الاحوال كلها مع « **ما** » وبغيرها . فلو قلنا ان الاستثناء بـ « **خلا ، عدا ، حاشا** » له حكم واحد دائما هو النصب للمستثنى بها ، وقد تدخل ما على « **عدا وخلا** » فاننا بهذا نقدم القاعدة ، ونضبط الامر ، ونمنع بلبلة عقول الصغار ..

٢٨ـ الانصاف في مسائل الخلاف (ابن الانباري) : المسالة الحادية والسبعون .

بمثل هذا العلاج نقضي على ظاهرة اضطراب القواعد في الكتب المدرسية ، ونقدم للتلاميذ نحوا موجزا ،يسهل ضبطه ، ويمكن الرجوع اليه في تصحيح التعبير ، وتقويم اللسان .

ان من الح الواجبات ان يعمد القائمون على كتب النحو المدرسية ، فيلغوا منها التجويزات ، وتعدد الوجوه ، ولسنا في هذا نخرج عن كلام العرب ، او نخالف احكام النحاة ، وانما نختار « **الجادة** » وندع «**الازقة** » و « **الممرات** » التي لايضرب فيها الامن ضل سواء السبيل ...

٢ ـ الغاء التاويل والتقدير :

مما سبق اتضح لنا ان سبب ظاهرة التأويل والتقدير هو خطأ في منهج النحاة ؛ وذلك انهم جعلوا القواعد والاقيسة هي « **الجادة** » وارادوا ان تخضع النصوص اللغوية لتلك « **الجادة** » فاضطروا الى التأويل. وكان المنهج السليم يقتضي ان تسير القواعد وراء النصوص ، وان تكون تابعا لها . وقد ظهر في تاريخ نحونا من رفض التأويل ، واقبل على النصوص اللغوية يفهمها على ظاهرها ، ومن غير ان يبحث عما وراء السطور ، او يفترض كلمات وحركات لاوجود لها في النصوص ؛ وكان ابن مضاء القرطبي هو الذي يرفض التاويل ، فعزا ذلك بعض المعاصرين[٢٩] الى عقيدته الدينية ، اذ كان يؤمن بـ « الظاهر » ولا يميل الى التأويل والتعليل ...

وقد ايد الدرس اللغوي الحديث وجهة نظر ابن مضاء ، ذلك لان هذا الدرس يتناول النص اللغوي كما هو ، وكما يفرزه الواقع ، ولايتناوله بـ « **التغيير والتبديل والبحث وراء السطور** »[٣٠] ..

ان طابع الدراسة اللغوية الحديث « **لم يعد يعنى بغير المادة اللغوية اساسا للوصف ،اما التاويل فانه يباين ذلك تماما لان مضمون البحث عن الباطن خلف الظاهر . وافتراض حروف في مادة الكلمة ، وصيغ لكلمات وجمل كاملة ، وكل ذلك من عمل الذهن** »[٣١] . ولاصلة له بالواقع اللغوي ، وقد صدق امين الخولي حين قرر ان العالم اللغوي يتحرز من النظريات والافتراضات ، ويتعلق بالوقائع فحسب[٣٢] ..

فالمنهج الوصفي في الدراسة النحوية واللغوية : يعتمد على دراسة النص بصورته التي يبدو عليها ؛ وبذهن خال من الافكار الذهنية والفلسفية التي تضطر الدارس الى ان يجهد النص ، ويحمله ماليس فيه ، بأن يضيف اليه ؛ او يحذف منه ، لتستقيم مع تلك الافكار ..

ان دراسة اللغة « **تقوم على الشكل لا على الحدس والتخمين** »[٣٣] . وان « **واقع اللفظة وهو حروفها المنطوقة بالفعل ، لا الملحوظة في الذهن ، وواقع الجملة هو العلاقات بين اجزائها التي تظهر في السياق ، لا التي يفترضها التخيل ، فالكلمة التي يلحظها النحوي، ويقدرها ليست بكلمة على الاطلاق، والحركة التي يتصورها في آخرها ليست بحركة ايضا والنحاة في هذا كمن يتخيل وجود الطلاب ، فيعقد امتحانا ، ويوزع كراسات الاجابة ، واوراق الاسئلة لمجرد هذا الخيال**[٣٤] ، **وقد يكون هذا الخيال مضحكا ، وباعثا على الرثاء لمن يقوم به ، ولكنه تجسيد ينطبق تماما على مايطبقه النحاة في التاويل** » ..

فاللغة منظمة من الرموز التي يؤدي كل منها دلالة حسبما يقرره العرف الاجتماعي ، وقد تفهم دلالات كثيرة من رمز واحد ، لان العرف ارتضى ذلك ، وسار عليه ، ومهمة دارس اللغة ان يصف استعمالات هذه الرموز ودلالاتها كما تظهر له ، وليس له ان يؤول او يقدر ، لان التقدير والتأويل عمل شخصي وظني لايتفق مع السمعة الاجتماعية للغة[٣٥] ..

٢٩ـ النحو العربي (د . ابراهيم السامرائي) : ٦١ .
٣٠ـ اصول النحو العربي : ٢١٢ .
٣١ـ المصدر نفسه .
٣٢ـ مناهج تجديد : ٨٢
٣٣ـ اصول النحو العربي : ٢١٤ .
٣٤ـ دراسات نقدية في النحو العربي (د . عبد الرحمن أيوب) : ٥٢ .
٣٥ـ اصول النحو العربي : ٢١٦ .

أن التقدير والتأويل معناهما ان يفرض شخص ظواهر نغوية ، والوانا من الاستعمال لايؤيده واقع اللغة ، ولا تجري به السنة اهلها . .

لقد امتلأت كتب النحو العربي بالظنون والافتراضات ، بسبب التاويل والتقدير ، ولكي نقرب مادة النحو من نفوس طلابها لابد لنا من تصفيتها من الاراء الظنية والتصورات ؛ واذا كنا نحرص على ابقاء هذه التصورات والافتراضات في كتب النحو المطولة التي يدرسها المتخصصون ؛ فان ابقاءها في كتب الشداة والمبتدئين امر لاضرورة له ، ان لم يكن فيه ضرر . . ولكي توضح هذه الوسيلة العلاجية ؛ نسوق هذه الامثلة الاتية :

أ ـ المعروف عند النحاة ان الجملة المفيدة لابد فيها من وجود مسند ومسند اليه ، قال سيبويه : تحت عنوان : « **هذا باب المسند والمسند اليه** »: **«وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الاخر ، ولايجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك (عبدالله اخوك) و (هذا اخوك) ومثل ذلك (يذهب زيد) فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الاول بد من الاخر في الابتداء »**(٣٦) . .

وقد علق الدكتور محمد عيد على قول سيبويه هذا بقوله : « **فهذه اللابدية فرضت عدم استغناء كل** من ركني الجملة عن الاخر ، كما فرضت على المتكلم النطق بهما ؛ وامتد ذلك الى الباحثين في النحو فطبقوا **مبدا « اللابدية » هذا بتقدير احدهما اذا لم يوجد مع الاخر بل استفحل الامر فقدروهما معا مع خلو الكلام منهما »**(٣٧).

والحقيقة ان « **الدراسات اللغوية الحديثة لاتعترف باللابدية في فهم الجملة، فالجملة حقيقة هي التي تؤدي الفائدة كاملة ، اما تكوينها الشكلي فلا يشترط فيه ان يوجد في النطق مسند ومسند اليه بل تتحقق الفائدة الكاملة بوجودهما ، وقد تتحقق بكلمة واحدة ، اذا ادت المعنى المفيد »**(٣٨) . . .

٣٦ـ الكتاب ١/٧ ، ط بولاق .
٣٧ـ اصول النحو العربي : ٢١٧ ، ٢١٨ .
٣٨ـ اصول النحو العربي : ٢١٨ .

والى هذا ذهب فندريس حين قال :**«والجملة تقبل بمرونتها اداء اكثر العبارات تنوعا ، فهي عنصر مطاط ، وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة ، (تعال) ، لاصه ، السيارة ، اياك) وكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملا بنفسه »**(٣٩) . .

وفي الكلام العربي ، وعلى راسه القرآن الكريم ، جمل لم يتوافر فيها الركنان اللذان جعلهما النحاة شرطين لازمين لكل جملة مفيدة ، نعني بهما المسند والمسند اليه ، ومع ذلك فقد فهم العربي معنى هذه الجمل كاملا ؛ لان العرف اللغوي ارتضى ذلك . .

وقد ذهب بعض الدارسين المحدثين الى ان الجمل نوعان ، احدهما منطقي ينطقه المتكلم في هدوء وتعقل ؛ وهو يتركب من اسمين ، او اسم وفعل ، والاخر انفعالي ينطقه المتكلم وهو منفعل متوتر ، وهو ماجاء على كلمة واحدة مثل « **اياك** » ، « **الاسد** »؛ فاذا « **اخضعناها للمنطق ، فقد نقلناها من اسلوب الى اسلوب ، وقطعنا الصلة بين معناها وروحها، او بين منطوقها ونفسية صاحبها** »(٤٠) . .

والحقيقة ان في كلام العرب جملا كثيرة لم يتحقق فيها وجود المسند اليه وحده ، وجاءت المسند فقط ، او المسند اليه وحده وجاءت بغيرها احيانا ؛ ولم يكن الدافع الى ذلك نفسي دائما ، كما قرر هذا الباحث ، وانما كان العرف اللغوي او خصائص اللغة الذاتية ، وما تعتمد عليه من قدرات تكمن في بنيتها ، سببا لوجود افعال هذه الجمل ، ومهمة اللغوي ان يقبل هذه الجمل كما صدرت ، من غير ان يزيد عليها ويفترض عناصر وهمية مكملة لها . . .

لقد قام فهم النحاة للجملة على اساس منطقي « **ثم فرضوا الواقع الفلسفي على الشكل اللغوي** »(٤١) . . بمعنى انهم فهموا الجملة في ضوء المنطق ؛ فكما لايمكن أن يكون هناك حدث بلا محدث ، أو لايكون حدث من غير ذات ، كذلك لم

٣٩ـ اللغة : فندريس : ١٠١ .
٤٠ـ المدخل الى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية (عبدالمجيد زين الدين) : ٦١ ، ٦٢ .
٤١ـ اصول النحو العربي : ٢٢٠ .

يرتضوا ان يجيء مسند اليه بلا مسند او العكس وكانوا اذا غاب احدهما قدروه ، حتى يتفق النص اللغوي مع الواقع الخارجي ..

والدراسات اللغوية الحديثة « **لاتعترف بهذا الالزام المنطقي ولاتسمح لاحكام المنطق الفلسفية ان تتحكم في دراسة اللغة ، فليس من اللازم في الجملة ان يوجد المسند والمسند اليه ، والعلاقة** »(٤٢) .

فاذا سلمنا بهذا اصبح الفعل في مثل قولنا « **السيارة** » لمن تحذره منها ؛ عبثا لايرتضيه الدرس اللغوي السليم ، زيادة على مايسببه من نفور الطالب من اللغة ، واستثقاله اياها . ومثل هذا يقال عن تقديرنا المبتدأ في مثل قولنا : « **حج مبرور**» وقولنا : « **والله لاخدمن وطني**» وتقديرنا الخبر في مثل قولنا : « **لعمري ان الحق منتصر** »

ب ــ في علم اللغة الحديث مايسمى « **المورفولوجيا** » ويقصد به تحليل النصوص اللغوية ، وتلمس ما فيها من عناصر صوتية تحدد علاقة الكلمة بغيرها ، وتبين توزيعها الصرفي من حيث الاسمية والفعلية وجنسها من حيث التذكير والتأنيث ، ونوعها من حيث الافرادوالتثنية والجمع ويطلق على هذا العنصر الذي يعول عليه في تحديد هذه الامور « **المورفيم** ». ومن الامثلة على ذلك في لغتنا ان « **التاء** » في « **ضربت** » هو المورفيم الذي يحدد ان الفعل مسند الى المفرد الغائب ، ومثل هذا يقال عن « **اضرب** » و « **اضربي** » ، وما اليها..

ومن هذا يتضح لنا ان في الافعال العربية في بعض وجوه استعمالها ؛ عناصر صوتية تعبر بها « **عن الفاعل من حيث جنسه وعدده دون ان يكون شيء مختبيء او مستتر** »(٤٣) .. ولكن النحاة كانوا يواجهون النصوص اللغوية بافكار دخيلة من المنطق والفلسفة ، ومن هذه الافكار « **استحالة وجود حدث دون ان يكون له محدث ، وان الفعل يدل على الحدث والزمان فقط** » واذا كان الامر كذلك فلا بد من تقدير فاعل محدث لمثل قولنا :« **اسافر غدا** » وهذا الفاعل ضمير مستتر تقديره « **انا** » ومن هذه الافكار ايضا ان يكون الفاعل بعد الفعل ، وخضوعا لهذه الفكرة لابد ان يكون الفاعل مستترا بعد الفعل « **جاء** » في قولنا : « **محمد جاء** » .

والواقع ان هذا اللون من التفكير لايصلح في دراسة اللغة لان اللغة تدرس كما تظهر ، وكما يفرزها الواقع اللغوي ، ولاشك في ان تنزيه كتب النحو المدرسية من هذا الضرب من التفكير اللغوي يجعل مادة النحو ايسر فهما ، واقرب الى اذواق المتعلمين وعقولهم ..

فالغاء التقدير والتأويل وسيلة علاجية يمكن ان تأخذ بها كتب النحو المدرسية في الاقل لتخليصها مما اثقلها من اراء ظنية وافتراضات لا يلمسها التلميذ في النصوص اللغوية ، بل يراد على تخيلها واصطيادها مما وراء السطور ..

والحق ان التلميذ يفهم تلك النصوص من غير تقدير وتأويل ، كما فهمها اسلافه قبل ان يخلق النحاة ويتكرموا بتأويلها ، وآية ذلك ان النحاة انفسهم كانوا يصفون المحذوفات من الجمل بمثل قولهم : « **حذف لعلم المخاطب به** » .

بل ان اظهار بعض المحذوفات ، على سبيل التقدير والتاويل ، يذهب ببلاغة النص اللغوي ، ويكون وصمة عي للمتكلم، كاظهار المحذوف في قولك « **ازيدا اكرمته** » وان اظهار بعضها الاخر يغير معنى الجملة ، ويصرفها من اسلوب لاخر ، كاظهار المحذوف في قولك « **يا محمد** » فلو اظهرنا ما زعم النحاة انه محذوف في « **ازيدا اكرمته** » لصارت العبارة « **اكرمت زيدا اكرمته** » وهي عبارةضعيفة لاينطق بها فصيح ولو اظهرنا ماقيل انه محذوف في «**يامحمد** » لصارت الجملة «**ادعو محمدا** » وبين التعبيرين بون شاسع لايخفى على اريب .

٣ ــ الغاء التعليل :

لقد كان التعليل ــ كما تقدم ــ سمة الدرس النحوي ، ومعلما بارزا من معالم منجهه وفي بعض

٤٢ــ نفسه .

٤٣ــ اصول النحو العربي : ١٤٢ .

كتب النحو ما يقفنا على الاسباب التي تكمن وراء هذه الظاهـرة ؛ فقد ذهب أحد النحاة الـى ان التعليل واجب في النحو ، ذلك لانه يكشف حكمة الله في الصيغ واوضاع الكلام ، وواضح ان هـذا النحوي يرى أن اللغة بصيغها ونظمها من وضع الله تعالى ،وان على النحاة ان يبحثوا عن حكمةالله فيها، فكان التعليل(٤٤) ..

وذهب آخر الى ان العرب انفسهم قد عللوا نطقهم ، ومن حق النحاة ان يأخذوا عنهم ما عللوا به ؛ ويبحثوا عن العلة فيما لم يعللوه ، ولكن قامت علته في عقولهم ونياتهم عـند النطق ، على حـد تعبير الخليـل ..

ومن امثلة تعليل العرب لنطقهم ؛ ماحكاه الاصمعي فقال :**« عن ابي عمرو قال : سمعت رجلا من اليمن يقول:فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له : اتقول جاءته كتابي ؟ قال نعم اليس بصحيفة »(٤٥)** ..

والحق ان العرب لم يعللوا نطقهم ، ولم تكن علل كلامهم قائمة في عقولهم ؛ ذلك لانهم **« لـم يكونوا نحاة ، ولا فلاسـفة وانما كانوا يتكلمـون فقط »(٤٦)** .. وحـين ظهر الدرس النحـوي ، وقامت حلقات هذا العلم ، قصدها بعض الاعراب ، ووقفوا يسمعون مايدور فيها ، فلم يفهموا اكثر ما كانوا يسمعون ، بل كانوا يقابلونه بالدهشـة والحيرة ، روى ابو حيان التوحيدي : **« وقـف اعرابي على مجلس الاخفش فسمع كلام اهله في النحو ، وما يدخل معه ، فحار وعجب ، واطرق ووسوس : فقال له الاخفـش : ماتسمع ياأخـا العرب ، قال : اراكم تتكلمون بكلامنا في كلا منـا ماليس من كلامنا »(٤٧)** .. وفي كتب الادب روايات اخرى تصور ما كان يظهره بعض الاعراب من انكار لمصطلحات النحو التي كانوا يسمعونها عرضا عند المامهم ببعض حلقات النحاة ..

فاما ماأثر عن بعض العرب من انهم عللـوا نطقهم ، فان ماروي من هذه التعليلات . كالـذي تقدم ، هو ساذج اذا قيس بما صنع النحاة مـن غرائب العلـل ..

على ان حركة التعليل التي ظهرت مبكرة في النحو العربي ، ثم لازمت هذا العلم في جميـع اطواره ، قد وجدت من النحاة من يتصدى لها ، ويرى فيهـا خروجـا عن المنهج السليم في دراسة اللغة . وكان الكسائي اقدم من اعترض على ظاهرة التعليل ، وذهب الى ان « الظواهر اللغوية تنقل ولا **تمنطق ، وتروى ولا تفسـر بعمل عقلي »(٤٨)** .. سئل الكسائي عن اختلاف احوال **« أي »** فأجاب : **« أي كذا خلقت »** وكان جوابه هذا افصاحا عن ان الظاهرة اللغوية لا تعلل ..

وجاء ابن مضاء فانكر على النحاة منهجهم في دراسة اللغة والنحو ، وكتب في ذلك كتابا اسماه **« الرد على النحاة »** هاجـم فيه العامل والعلـل النحوية ،ودعا الى اسقاطها ؛ لانها لاتزيدنا معرفة بكلام العرب ، ولو جهلناها لم يضرنا جهلها . قال ابن مضاء « **ومما يجب ان يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث ، وذلـك سؤال السائل عن ـ زيد ـ من قولنا : ـ قام زيد ـ لم رفع ، فيقال لانـه فاعـل ، وكـل فاعـل مرفـوع فيقول : يقال له كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، ولافرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه الـى استنباط علة ، لينقل حكمة لغيره ، فسال لم حرم؟ فان الجواب عن ذلك غير واجب على الفقيه ، ولو اجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له للفرق بـين الفاعل والمفعول فلم يقنعه ، وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له لان الفاعل قليل لايكون للفعل الافاعل واحد ، واعطي الاخف الذ يهو للنصب للمفعول ، ليقل في كلامهم**

٤٤ـ اصول النحو العربي : ١٤٢ . وينظر مصدره .

٤٥ـ الخصائص (ابن جني) ٢٢٧/٢ وما بعدها .

٤٦ـ اصول النحو العربي : ١٧٤ .

٤٧ـ نفسه : ١٧٤ ، ١٧٥ وينظر مصدره .

٤٨ـ مناهج تجديد : ٨١ .

ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون ، فلا يزيدنا ذلك علما بان الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله اذ صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم »[٤٩] .

وقد طبق ابن مضاء نظرته هذه على عدد من أبواب النحو ، منها باب الممنوع من الصرف ، فذكر العلل الاول في منع الاسماء من الصرف وهي العلمية والعجمة والصفة والتأنيث والتركيب المزجي والعدل والجمع الذي لانظير له ووزن الفعل المختص به ، أو الغالب عليه والالف والنون الزائدتان . ثم ذكر العلل الثواني بعد ذلك فقال : « **والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل لثقله ، وثقله ، لان الاسم اكثر استعمالا منه ، والشيء اذ عاوده اللسان خف ، واذا قل استعماله ثقل ، وهذه الاسماء وغيرها اكثر استعمالا منها فثقلت فمنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجر تبعا له . وليس يحتاج من هذا الا الى معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف ، واذا ما غير ذلك ففضل** »[٥٠] .

يتضح من كلام ابن مضاء ان العلة الوحيدة المقبولة في الدرس النحوي هي نطق العرب للحالة التي وردت عليها اللفظة ، وثبوت هذا النطق باستقراء الكلام المتوارد ، وهذا ما سماه النحاة بالعلة الاولى ، وعبر عنه ابن مضاء والكسائي قبله بقولهما : «**كذا نطقت العرب** » ، **واما العلل الثواني والثوالث فمرفوضة لانها لا تزيدنا بصرا بكلام ولاينال الدارس منها الا التعب والعناء ، ورياضة الذهن دون اللسان . . .**

وقد التفت ابن مضاء الى ان العلم بالعلل لايفيد نطقا ، وكل مالايفيد نطقا لا مكان له في الدرس النحوي وفي كتب النحو المدرسي بوجه خاص ، قال ابن مضاء : « **ومما يجب ان يسقط من النحو الاختلاف فيما لايفيد نطقا كاختلافهم في علة رفع الفاعل ، ونصب المفعول .**

٤٩ـ الرد على النحاة : ١٥١ ، ١٥٢ .

٥٠ـ الرد على النحاة : ١٥٧ ، ١٥٨ ،

وسائر ما احتلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لايفيد نطقا »[٥١] . .

وقد اقر الدرس اللغوي الحديث ما ذهب اليه ابن مضاء ، وقرر ان التعليل مقبول اذا كان بحدود وصف كيفيات النصوص ، وذكر خصائصها، فاذا تجاوز ذلك الى شرح الغايات ، وبيان الاهداف فانه« **يخرج من نطاق الممكن الى غيبيات لاتفيد موضوع البحث** »[٥٢] . .

وكان ارسطو قد ذكر ان علل الاشياء اربعة « **اثنتان منهما يتحقق بهما الشيء ووجوده وهما الفاعلية التي يجاب بها عمن فعل الشيء ؟ والماهية التي يجاب بها عن ــ ماهو ــ الشيء ؟ والعلتان الاخريان يشرحان خواص الاشياء وهما الصورية والغائية ، فالاولى تبين صفاته ، والثانية تبين غايته وهدفه** »[٥٣] . .

غير ان المناهج الحديثة لاتهتم بالحديث عن الاثنتين الاوليتين لانهما يشرحان ماهية الشيء ووجوده والعلم لايبحث الاقيما هو موجود فعلا ؛ واما العلتان الاخريان وهما الصورية والغائية ، فقد ارتضى العلم اللغوي الحديث منهما الصورية فقط ؛ لان وظيفة هذا العلم هو البحث في الظواهر من ناحية صفاتها وكيفياتها ولا يعدو ذلك الى البحث في الهدف والغاية[٥٤] . .

واذا تتبعنا علل النحاة وجدناها عللا غائية . تتعدى الظاهر الى ماوراء وتتجاوب صفات التراكيب وخصائصها الى البحث فيما وراء الصفات ، وهي علل تقوم على الصفة وتعتمد على الذهن . . .

واذا اردنا تيسير مادة النحو ، وتقريبها من افهام دارسيها من الناشئة والمبتدئين ، كان علينا أن نتخلى في كتبنا المدرسية في الاقل « **عن التعليل**

٥١ـ نفسه .

٥٢ـ اصول النحو العربي : ١٦٦ .

٥٣ـ نفسه : ١٦٦

٥٤ـ اصول النحو العربي : ١٦٦ ، ١٦٧ .

النحوي في اي لون من الوانه النظرية »[٥٥] لان هذا الضرب من المعرفة النحوية « يبتعد عن طبيعة العربية ويعوق عن اكتسابها »[٥٦].. ويقول الدكتور ابراهيم السامرائي : « فاذا اردنا ان ننهج نهجا نوجهه للدارسين في عصرنا هذا فعلينا ان ناخذ بالمنهج الوصفي ، ذلك ان النحو في الدراسات الحديثة وصف للغة المكتوبة ، او المنطوق بها وصفا يتناول الكلمة وصورتها والضوابط التي تظهر في آخرها ، وعلى هذا فان ماندعوه مثلا بالاعراب التقديري في نحونا ـ والتعليل مثلا شيء باطل لانه بعيد عن المنهج الوصفي » [٥٧] ..

٥٥ـ مناهج تجديد : ٨٢

٥٦ـ نفسه : ٨٣

وبعد

فقد تبين لنا ان النحو العربي وما يتلقاه الناشئة منه بوجه خاص يحتاج الى اصلاح ويتطلب شيئا من تشذيب وتهذيب ، واذا فعلنا ذلك يسرنا تعليمه ، وقدمنا لبابه دون قشوره ، وجوهره دون عرضه وفي ذلك تمكين لابنائنا من لغتهم ، وسد للثغرة التي ينفذ منها اعداء لغتنا ، الذين لم يتوا عن النيل منها ، والصد عنها ، بذريعة ما نجده من صعوبة في تعلم نحوها ..

٥٧ـ النحو العربي (د . ابراهيم السامرائي) : ٦٢ .

صدر عن دار الشؤون الثقافية العامة :

- ديوان علي الشرقي : جمع وتحقيق ابراهيم الوائلي وموسى الكرباسي
- العراق القديم ـ لجورج رو ـ ترجمة حسين علوان حسين

WWW.ATTAWEEL.COM